الفصل الثامن

بالوعات التنمية العميقة
كيف تلحق الملاذات الضريبية الأضرار بالدول الفقيرة؟

بحلول ثمانينيات القرن العشرين، كانت العناصر الرئيسية لنظام الأوف شور الحديث قد ترسخت وأخذت تنمو متفجرة. مضت شبكة من الملاذات العدوانية الأكثر مرونة التي قامت في الجزر النائية التي كانت في الماضي تابعة للإمبراطورية البريطانية، وكانت مرتبطة عن كثب بحي المال والأعمال بلندن، مضت في طريقها متخطية التجمعات الأوربية القديمة من الملاذات التي غذتها ورعتها الأرستوقراطيات الأوربية بقيادة سويسرا. كانت ذا سيتي، تلك الدولة داخل الدولة، قد تحولت من نادٍ للجنتلمن يقوم بتشغيل آليات الإمبراطورية المالية، ويراعي طقوسا معقدة، ويخضع لقواعد غير منطوق بها، إلى مركز مالي كوكبي مُحرَّر وأكثر اندفاعا تهيمن عليه البنوك الأمريكية ومرتبط عن كثب بشبكة العنكبوت البريطانية الجديدة. نمت أيضا منطقة أوف شور أقل تعقيدا وإن كانت بالغة الأهمية ترتكز على الولايات المتحدة، وأقامتها أيضا البنوك الأمريكية. ربطت أسواق اليورو، والتي لا دولة لها، كل تلك المناطق ببعضها وبالاقتصادات داخل البلدان، وساعدت بذلك على تحرير البنوك من متطلبات الاحتياطات والقيود الأخرى على سلوكها.

وفيما كانت الملاذات الأوروبية القديمة معنية بشكل أساسى بإدارة الثروات السرية ومراوغة الضرائب، عُنيت المناطق الأمريكية بتزايد بالهروب من اللوائح والتنظيمات المالية - على الرغم من وجود كثير من المراوغات الضريبية وأنشطة الجرائم أيضا. كان يتم الترحيب بحرارة باللاعبين من كل منطقة داخل المنطقة الأخرى بأسلوب «دعه يعمل»، وفيما غدا نظام الأوف شور أكثر ترابطا أصبح أكثر قوة، وعلى حين تنافست الدول مع بعضها لإرخاء لوائحها وتنظيماتها، عمل تخفيض الضرائب والالتزام بالسرية على تقوية دينامية الأوف شور.

كان نظام برتون وودز للتعاون الدولى وإحكام الرقابة على التدفقات المالية قد انهار فى السبعينيات، وانتهى عصر الرأسمالية الذهبى الذى تلا الحرب العالمية الثانية. دخل العالم مرحلة نمو أبطأ كثيرا، يقاطَع بأزمات مالية واقتصادية منتظمة، وبخاصة فى الدول النامية.

وفيما حدث كل هذا، تنامى نظام الأوف شور وانبث فى أنحاء العالم، وظهر جيش قوى متزايد من المحامين والمحاسبين والمصرفيين من أجل ضمان نجاح النظام بأكمله. كان الأوف شور، بالشراكة مع الأيديولوجيات المتغيرة، يقود عمليات التحرر المالى والاقتصادى والعولمة المالية. وفّر اليوروماركت ومقره لندن، وبعدَه عالم الأوف شور الأوسع، المنصة لبنوك الولايات المتحدة للهرب من القيود الداخلية المحكمة، وللنمو المتفجر مرة أخرى، وأعدت بذلك المسرح للاستيلاء السياسى على واشنطون من قبل صناعة الخدمات المالية، وظهور عمالقة البنوك «الأكبر من أن يفشلوا»، التى تمت تغذيتهم بإعانات مضمرة من خلال ضمانات دافعى الضرائب، وإعانات معلنة من خلال تلافى دفع الضرائب الذى توفره أنشطة الأوف شور. جذب ظهور الولايات المتحدة كاختصاص أوف شور قضائى فى حد ذاتها تدفقات مالية هائلة إلى الداخل الأمر الذى عمل على اكتساب المصرفيين مزيدا من السلطة

الهائلة. تم إحياء التحالف القديم بين وول ستريت وذا سيتى أوف لندن، والذى كان قد انهار بعد الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية.

افترض الكثيرون أن نظام الأوف شور، من خلال القضاء على الازدواج الضريبى وخلق قنوات لرأس المال تكاد تكون خالية من الاحتكاكات، كان بذلك يدعم كفاءة الاقتصاد الكوكبى. فى واقع الأمر، فإن ذلك النظام نادرا ما أضاف أى قيمة، بل إنه كان يقوم بإعادة توزيع الثروة باتجاه من هم أعلى، وتحميل من هم أدنى عبء المخاطر وخلق مستنبت كوكبى جديد للجريمة. أوجز چون موسكو، محامى مكافحة الجريمة الأمريكى المشكلة «المال سلطة، ونحن نقوم بنقل تلك السلطة إلى الحسابات المصرفية للشركات التى يديرها أناس لا يحاسبهم أحد بأى معنى للفظ، ومن ثم، فهم لا يتحملون المسئولية».

اخترقت الاختصاصات القضائية للسرية الوعى العام بقدر، لكن فقط بصفتها ظواهر شاذة مشبوهة على الهوامش الغرائبية للحضارة. وبغطاء من سوء الفهم هذا، الذى كثيرا ما يشجعه من يريدون إخفاء الطبيعة الحقة لتلك الثورة المالية الجديدة، مضى نظام الأوف يعمل بأساليب كان لها أن تصبح أكثر أهمية فيما كان القرن العشرون يقترب من نهايته. أما ما كان يحدث بالفعل، فلم يكن أقل من هجوم رأسى مباشر على مبادئ الإصلاح الجديد New Deal فى الولايات المتحدة، وعلى أسس الديموقراطية فى أوربا، وعلى الديموقراطية، والمحاسبة والتنمية فى الدول منخفضة الدخل الهشة والأكثر عرضة للمخاطر حول العالم.

إذا نظرنا لأى حادث اقتصادى مهم أو أية عملية حدثت فى غضون العقود الأخيرة، سنجد أن الأوف شور يكمن وراء العنوان الرئيسى، بل وقد يكون مركزيا فى القصة.

لا يمكننا فهم الفقر فى إفريقيا من دون فهم دور الأوف شور. لسنوات طويلة، ظلت أسوأ حرب فى العالم هى الحرب الأهلية فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، والتى ترتبط بنهب ثروات البلد وموارده المعدنية بالجملة عن طريق الملاذات

الضريبية. الفساد المتفشي في أنحاء العالم النامي وتدمير الحكومات واسع النطاق من خلال المصالح الإجرامية؟ الأوف شور مركزي في كل تلك القصص. منذ الثمانينيات انتهت كل محاولة لتوليد تدفقات رأس مال كبيرة إلى الدول النامية، بأزمة بسبب الأوف شور. لا يمكن فهم عدم المساواة الفادحة في أوربا والولايات المتحدة والدول منخفضة الدخل من دون تفحص دور الاختصاصات القضائية للسرية. النهب المنهجي لدول الاتحاد السوفييتي السابق واندماج جهاز استخبارات دوله السابقة المسلحة نوويا مع الجريمة المنظمة قصة تكشّفت إلى حد كبير في لندن وتوابعها من مراكز الأوف شور. كان لقوة صدام حسين السياسية دعامات في عالم الأوف شور، وكذلك سلطة كيم يونج - إيل زعيم كوريا الشمالية. تُعزى قبضة رئيس وزراء إيطاليا القوية الغريبة على السياسة الإيطالية، إلى حد كبير إلى قصة أوف شور. تكمن الاختصاصات القضائية للسرية في جوهر «قضية إلف» التي أبقت على النخب الفرنسية القوية بعيدا عن متناول الديموقراطية الفرنسية. دائما ما يختفي مروجو الاحتيالات مثل مؤامرات «الضخ والإغراق» والتي تقوم على رفع أسعار السندات وزيادتها ثم إغراق الجمهور خالي الذهن بها والتخلص منها، تختفي خلف كيانات أوف شورية. موت محامي إحدى الأوليجاركيات الروسية في تحطم مروحية غامض؟ تهريب الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية؟ تنامي إمبراطوريات المافيا؟ كلها أوف شور. تولِّد صناعة المخدرات وحدها ٥٠٠ مليار دولار سنويا من المبيعات في أنحاء العالم أي ضعف قيمة صادرات السعودية من النفط. تجد الأرباح التي يجنيها من يحتلون قمة هذه التجارة طريقها إلى النظام المصرفي، وأسواق الأصول، والعمليات السياسية من خلال مرافق الأوف شور. ليس بإمكانك وضع سوى حوالي مليون دولار في حقيبة أوراق. بدون الأوف شور، لتحولت تجارة المخدرات إلى صناعة منزلية صغيرة محدودة.

التحرير المالي والعولمة؟ يكمن الأوف شور في قلب المسألة، كما سنرى. صعود شركات الاستثمار المباشر الخاصة [التي تمول من خلال القروض] وصناديق

التحوط؟ أوف شور. فضيحة إنرون؟ وبارمالات Parmalat؟ إدارة رأس المال طويلة الأمد؟ ليمان برادرس؟ AIG؟ أوف شور. بدون الملاذات الضريبية لم يكن ليتسنى للكوربوريشنات متعددة الجنسية أن تنمو وتكتسب السلطة بهذه الدرجة الهائلة. جولدمان ساكس مخلوق أوف شورى حتى النخاع. كما أن كل كارثة اقتصادية فى العالم منذ السبعينيات، بما فى هذا آخر أزمة اقتصادية كوكبية هى قصة أوف شور إلى حد كبير. لزواء الصناعات التصنيعية فى كثير من البلاد المتقدمة أسباب كثيرة، لكن الأوف شور جزء كبير من هذه الحكاية. كان للملاذات الضريبية دور مركزى فى نمو الديون فى اقتصاداتنا منذ السبعينيات. يكاد نمو الاحتكارات المركبة المعقدة فى بعض الأسواق، أو عصابات النافذين التجارية، أو الاحتيالات الضخمة، يتضمن دائما الاختصاصات القضائية السرية كعناصر مركزية أو رئيسية فيها.

لا يعنى هذا أن كل هذه المشاكل ليس لها تفسيرات أخرى. إن الملاذات الضريبية ليست القصة الوحيدة أبدا، لأن الأوف شور يتواجد فقط بعلاقته مع أنحاء أخرى. ولهذا السبب يسمى أوف شور [بالقرب من الشاطئ]. بدون أن نفهم الأوف شور لن نفهم أبدا تاريخ العالم الحديث. لقد حان الوقت للبدء فى ملء تلك الثغرة فى معرفتنا – لنُقدر كيف لوى الأوف شور اقتصاد العالم ليكتسب هيئته الحالية، وغيّر المجتمعات والأنظمة السياسية لتصبح على هيئته.

سأبدأ بقصة فريدة دور الأوف شور فيها معترف به على نطاق واسع: حالة بنك الاعتماد والتجارة الدولى (BCCI) الذى يمكن القول إنه أكبر بنك «أوفشورى» فى التاريخ. القصة معروفة – لكن ثمة ملمحين حاسمين فى القصة لا يلقيان التقدير الكافى. انفجرت حالة BCCI فى عام ١٩٨٨ بعد أن بدأ چاك بلوم، المحامى والمحقق الذى يعمل مع لجنة العلاقات الخارجية التابعة للسناتور چون كيرى، فى التقاط بعض الدلالات على وجود ما هو معيب. وصفت النيويورك تايمز بلوم بأنه «رجل يشتعل غضبا بسبب الظلم فى العالم، ولا يطيق صبرا إزاء من لا يفعلون

شيئا لوقفه.. محارب صليبى أخلاقى قوى الشكيمة ومثابر، يأتى بتهم عن الفساد فى المستويات العليا وكأنه عجلة شحذ يتناثر منها الشرر». ولد عام ١٩٤١ بالبرونكس وأنشأ صحيفة مقاتلة بضاحية بنيويورك قبل أن يدرس القانون ثم يلتحق بالحكومة لتعقب الأشرار. ساعد، من موقعه كأحد العاملين بالكونجرس فى السبعينيات على تفجير فضيحة الرشوة التى تورطت فيها شركة لوكيد مارتن للصناعات الفضائية؛ كما حقق فى محاولة شركة ITT زعزعة حكومة سلفادور ألليندى فى تشيلى؛ وساعد على كشف أعمال الاحتيال التى مارسها برنى كورنفيلد، وتفحص تورط متمردى الكونترا المدعومين من الولايات المتحدة بنيكاراجوا فى تجارة المخدرات.

ومثل معظم الناس، اعتبر بلوم منذ البداية الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية مراكز لمهربى المخدرات ومجموعات الطبقات الدنيا. لكنه حينما قام بزيارة لجزر الكايمان عام ١٩٧٤ كعضو بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، رأى صفا من الرجال أنيقى الملبس ينتظرون استخدام الهاتف بردهة فندقه. عرف أنهم محامون ومحاسبون أمريكيون يحاولون ترتيب مواعيد للقاء مصرفيين من كايمان لفتح حسابات وائتمانات لعملائهم الأمريكيين الذين يريدون تجاوز من دفع الضرائب. كان المصرفيون الأمريكيون يُحيلون عملاءهم الأمريكيين إلى زملائهم الكنديين، فيما يحيل الكنديون عملاءهم الكنديين إلى نظرائهم الأمريكيين. وبمرور الوقت، لاحظ بلوم ألاعيب أكثر مهارة وأدرك أنه إزاء، أمر أكبر كثيرا مما يُتصور. قال «بدأت أرى أن المخدرات كانت جزءا ضيئلا فقط مما يجرى. كانت هناك أموال الجرائم. وأموال التهرب من الضرائب. أدركت أن الأمر يتعلق بأموال غير مسجلة بالدفاتر المحاسبية، أو بالميزانيات العمومية. ليس ثمة قواعد أو أحكام لحمل الدفاتر بمناطق الأوف شور. أشير إلى الأوف شور بصفته مطبخا تطهى فيه الدفاتر المحاسبية للكوربوريشنات».

حينما بدأت الأصابع تشير إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى نهاية

الثمانينيات، كان بلوم قد أدرك أن ثمة رائحة كريهة - كان قد عمل سابقا فى مؤسسة خاصة حيث يتذكر أن فريقه كان قد التقى العاملين ببنك ملون فى بيتسبرج وأخبروهم عن بنك الاعتماد. قال بلوم «كاد جميع كبار العاملين بالقسم الدولى فى ملون يتقيأون على الطاولة. رفضوا، تحت أية ظروف، قبول أية خطابات اعتماد من هذا البنك».

أنشأ أغا حسن عبدى، المولود بالهند، بنك الاعتماد عام ١٩٧٢، ودعمه أفراد من الأسرة الحاكمة السعودية، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبى. نمى بنك الاعتماد والتجارة الدولى بسرعة فائقة باتباعه نموذج بيزنس بسيطاً: خلق مظهرَ بيزنس شهير حسن السمعة؛ كوَّن صداقات قوية، ثم وافق على فعل أى شىء فى أى مكان نيابة عن أى شخص ولأى سبب كان. غَمَر بنك الاعتماد السياسيين بالرشاوى وتعامل مع شخصيات من أمثال صدام حسين، وأبونضال، وأيضا مع كارتل مدلين الكولمبية للمخدرات ومع خون سا أمير الحرب والهروين الآسيوى. تورط فى مبيعات مواد نووية من خلال صفقة صواريخ دودة الحرير الصينية للسعودية، وفى بيع صواريخ سكود - B من كوريا الشمالية إلى سوريا. قدمت أفرعه فى الكاريبى وبناما الخدمات لتجارة المخدرات هناك؛ كما قدمت أقسامه بدولة الإمارات العربية التى كانت وقتئذ تتمتع بطفرة نفطية وثروة هائلة من الأنشطة المصرفية الأوف شور، الخدمات لتجارة الهروين فى باكستان، وإيران وأفغانستان؛ واستخدم البنك هونج كونج للوفاء باحتياجات تجار المخدرات فى لاوس وتايلاندا، وبورما.

اخترق بنك الاعتماد والتجارة الدولية نظام الولايات المتحدة المصرفى، وقام بالالتفاف حول اللوائح التنظيمية الأمريكية والمراقبين الأمريكيين باستخدام بُنَى أوف شور تلتزم السرية كى يخفى ملكيته. دفع رشاوى للنافذين بواشنطون، وأقام شراكة صلدة مع السى آى إيه. منحه هذا غطاءً سياسياً يخشاه الجميع، وجعل تحقيقات بلوم بالغة الصعوبة منذ مستهلها.

قال بلوم «كان ثمة جيش من الأشخاص يعملون بواشنطون بجميع المواقع ويحاولون القول إن البنك كان رائعا». حذره أصدقاؤه فى هيئات تنفيذ القانون بأن حياته كانت فى خطر، لكنه ثابر. حمل قضيته إلى روبرت مورجنثاو، المدعى العام الإقليمى بمانهاتن والذى كان يشارك بلوم موقفه من البنك وقام بتكوين فريق من أجل تفكيكه. نجح مورجنثاو، الذى بدا وأنه يقاتل ضد نصف النافذين السياسيين بواشنطون، فى إغلاق البنك عام ١٩٩١، واتهم بنك الاعتماد والتجارة الدولية بتنفيذ «أكبر احتيال مصرفى فى تاريخ العالم المالى».

كان أكثر ما يثير الاهتمام إزاء هذا البنك هو بنيته فى عالم الأوف شور. قسم عبدى بنكه بين اختصاصات قضائية مختلفة حيث قام بتسجيل الشركات القابضة فى لوكسمبورج وجزر الكايمان بحيث لا يستطيع أى مراقب أو منظم رؤية الصورة كاملة. أيضا، استخدم مراجعى حسابات مختلفين فى أقسام البنك المختلفة. بيد أن عبدى أراد أيضا مصداقية تواجده بمركز مالى مشهور عالمياً، لكنه متساهل بدرجة عدم إثارة أية أسئلة. كان هذا يعنى تواجده فى ذا سيتى أوف لندن تحديدا. فى عام ١٩٧٢، أقام بنك الاعتماد والتجارة الدولى مقره الرئيسى فى مكاتب فاخرة بشارع لدنهول فى قلب ذا سيتى، وبدأ يسهم بتبرعات سخية لحزب المحافظين البريطانى.

كانت إحدى القواعد المعمول بها فى القطاع ألا تمنح البنوك قرضا يتجاوز ١٠٪ من رأس مالها المملوك لأى مقترض بمفرده، لكن بنك الاعتماد كان يمنح قروضا لعملاء له قيمتها ثلاثة أمثال رأس ماله، أو ثلاثين مثلا من نسبته المعمول بها. فى عام ١٩٧٧، قام ذا بنك أوف إنجلاند بإحكام تلك القواعد، وللالتفاف حول ذلك، ألقى عبدى بالقروض «المتضعضعة» فى جزر الكايمان، أو صناديق القمامة «كما أسماها مسئولو البنك».

قام بنك الاعتماد أيضا باستخدام حيلة أوف شور جريئة وبسيطة فى آن، حيث قام بتصنيع رأس مال مملوك (وهو أساس أى بنك والذى يوفر له الأمن) من لا

شيء: يقوم بنك لوكسمبورج بإقراض نقود لأحد حاملى أسهم بنك الاعتماد – وأحد أصدقاء عبدى – ثم يقوم هذا الصديق باستثمارها فى بنك الكايمان، ويزيد رأسماله هناك. يقوم بنك الكايمان بإقراض تلك النقود لأحد حملة الأسهم الذى يستخدمها لإيجاد رأس مال فى بنك لوكسمبورج. وهكذا وصل رأس المال المملوك لبنك الاعتماد والتجارة الدولى، والذى كان مجرد ٢,٥ مليون دولار فى البداية، إلى حوالى ٨٥٠ مليون دولار بحلول ١٩٩٠ بمساعدة ألاعيب الأوف شور. كان عبدى أيضا يقوم بشطب ديون أصدقائه، لكنه مضى يتوسع من خلال ما أُسمى خطة Ponzi: يَحلب صندوق معاشات العاملين ويقبل مزيدا من الإيداعات من أجل سداد نفقاته. كان كثير من المودعين فيه البالغ عددهم ٨٠٠٠٠ شخص فقراء نسبيا من بلاد نامية لم يتخيلوا أن ذلك البنك الذى اتخذ لندن مقرا له، والذى يدعمه شيوخ العرب الأثرياء كان كذبة قائمة على كذبة.

حينما حاول مورجنثاو تفحص أمور البنك رفضت سلطات الكايمان التعاون. قام بإرسال مذكرة استدعاء إلى بنك الاعتماد بالخارج لكنهم أجابوا إن قوانين كايمان لا تسمح بهذا. وحينما حاول مرة أخرى أحالوه إلى معاهدة تبادل المعلومات الضريبية بين الكايمان والولايات المتحدة، ولم يجد فيها ما يساعده على الحصول على المعلومات. وحينما التجأ إلى وزارة العدل وجدها غير متعاونة. من ثم، ذهب هو ومساعده چون موسكو إلى ذا بنك أوف إنجلاند الذى لم يُبد تعاوناً! حاولا الحصول على سجلات البنك المالية من لندن لكنهم لم يمدوه بأى شيء. هدد مورجنثاو، بمساعدة السناتور كيرى بإثارة عاصفة إذا لم يتخذ ذا بنك أوف إنجلاند إجراءاته، وحينها فقط وافق البنك على إغلاق بنك الاعتماد.

سببت الفضيحة ضجة بالبرلمان البريطانى بحيث أجبر ذا بنك أوف إنجلاند على اتخاذ موقف دفاعى زاعما أنه ترك بنك الاعتماد يعمل حتى عام ١٩٩١ لأنه لم تكن ثمة براهين قاطعة على الاحتيال حتى وقتئذ. لكن، أية براهين كان البنك يريدها؟ كانت الولايات المتحدة قد وجهت للبنك تهماً بالاحتيال قبل وقتئذ بعامين ونصف

العام؛ نصّت إحدى لوائح الاتهام تلك على أن البنك كان يقوم بغسيل الأموال كجزء من استراتيجيته الشركاتية. كان مكتب برايس ووترهاوس للمراجعات المحاسبية قد أصدر تقريرا محاسبيا مشروطا عن أحد فروع بنك الاعتماد فى عام ١٩٨٩، وعام ١٩٩٠. كتب بعض العاملين ببنك الاعتماد إلى وزارة الخزانة، وذا بنك أوڤ إنجلاند، والوزراء البريطانيين محذرين من وجود احتيالات بالبنك. وفى نفس العام، أبلغت الاستخبارات البريطانية ذا بنك أوڤ إنجلاند أن أبا نضال كان يتحكم فى اثنين وأربعين حسابا ببنك الاعتماد فى لندن؛ عبّر بنك التسويات الدولية ببازل عن قلقه، كما كان مكتب برايس ووترهاوس قد اكتشف ما أسمى بملفات نقڤى Naqvi التى كشفت عن احتيالات متفشية، وشركات وهمية، وإيداعات غير مسجلة، وقروض مُصنّعة، وقرائن على سرقات من المودعين، ومرّر معلوماته إلى ذا بنك أوڤ إنجلاند الذى لم يتخذ أية إجراءات على الرغم من أن المقر الرئيسى لبنك الاعتماد كان لا يبعد سوى مسيرة دقائق عنه.

كتب مايكل جيلارد يقول فى صحيفة الأوبزرفر «من الصعب رؤية كيفية توافق المعايير الأخلاقية العالمية المتطلبة [لأى بنك كى يعمل فى بريطانيا] مع اعتراف بنك الاعتماد بأنه مذنب فى تآمره مع مسئولين وممثلين لكارتل مدلين الكولومبية لتجارة المخدرات لارتكاب احتيالات ضريبية وغسيل عائدات مبيعات الكوكايين». بيد أن روبين لى – پمبرتون، محافظ ذا بنك أوڤ إنجلاند لخّص سبب غض لندن الطرف عن لا أخلاقيات الأوف شور بقوله إن نظام الإشراف الحالى «خدم مصالح المجتمع.. إذا أغلقنا بنكا كلما اكتشفنا حالة احتيال، سيقل عدد الموجود من البنوك لدينا عما هو حاليا». مازال تقرير برايس ووترهاوس الكامل عن بنك الاعتماد والتجارة الدولى محاطا بالسرية حتى اليوم على أساس أنه سيثير مخاوف «الشركاء الدوليين» لبريطانيا، وهذا اعتراف صريح بأن لندن هى ملاذ ضريبى.

ظل مورجنثاو، منذ بنك الاعتماد والتجارة الدولى، يحاول تنبيه الناس لجرائم الأوف شور، وقام شخصيا بحثّ أربعة وزراء خزانة أمريكيين على مزيد من

الانتباه، دونما جدوى. قال مورجنثاو «أتذكر منذ عامين، كنت ألقى خطابا عن بنوك الأوف شور. تسبب الخطاب فى نعاس جميع الحضور. إذا بدأت فى الحديث عن نقود الأوف شور، تتحول أعينهم إلى أعين زجاجية».

ما كادت فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولى تهدأ، حتى أخذت حكاية أوف شور أخرى فى الظهور بدولة إنجولا الإفريقية الغنية بالنفط، حيث كنت أعمل مراسلا لرويترز. كان متمردو حركة يونيتا بقيادة چوناس سافيمبى قد قاموا بحصار بعض البلدان الرئيسية وأمطروها بنيران مدافع المورتار وحاولوا تجويع سكانها إلى أن يستسلموا - كان المدافعون البائسون عن مدينة كويتو يأكلون الكلاب والقطط والفئران من أجل البقاء، وكان المصابون منهم الغارقون فى دمائهم يزحفون من على أسرّة المستشفيات للانضمام إلى المغيرين المسلحين الذين كانوا يتسللون إلى الحقول، التى غالبا ما كانت ملغمة، للبحث عن ثمار الكاساڤا ومحاصيل أخرى.

كانت الولايات المتحدة قد أسمتها أسوأ حرب فى العالم وأصدرت حظرا على بيع الأسلحة إلى حكومتها التى لجأت بدورها فى عام ١٩٩٢ إلى شبكات إلف الفرنسية لتزويدها بالأسلحة. وللالتفاف حول الحظر، قام أحد أثرياء اليهود واسمه أركادى جايدا ماك، وكان روسى المولد، بتجميع ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار من التمويلات لمساعدة أنجولا كى تحصل على الأسلحة من شركة سلوڤاكية- على أن تسدد الأموال بأموال النفط الأنجولية عن طريق چنيف. فيما بعد، سمع قضاة التحقيق الفرنسيون الذين كانوا يسبرون أغوار صفقات النفط مقابل الغذاء من أحد المشاركين أن تلك الترتيبات كانت «عملية احتيال عملاقة.. مضخة نقد هائلة تولّد هامشا قدره ٦٥٪ على أكبر عقود لبيع الأسلحة». بالطبع، أدى تقصى التمويل إلى ملاذات ضريبية عديدة.

اقتفيت أثر جايدا ماك إلى موسكو فى سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كان يخضع لمذكرة توقيف قضائية دولية بشأن ما أُطلق عليه صفقات أنجولاجيت. قال إنه يتوق إلى

إيضاح موقفه ومناقشة محاولاته - حسب تعبيره - للإتيان بالسلام إلى إفريقيا والشرق الأوسط (آنذاك، كان قد شرع فى مغامرة لم يكتب لها النجاح للاشتغال بالسياسة فى إسرائيل). كان جايدا ماك قد غادر الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٢ وهو فى العشرين من العمر، وانتقل إلى إسرائيل، ثم إلى فرنسا حيث أقام بيزنس للترجمة كان يقوم فى غالبيته على تلبية طلبات الوفود التجارية السوفييتية. قال لى «تعنى الترجمة التوسط. إذا كان نشاطك هو الإلكترونيات، فعادة ما تتعامل فى عالم البيزنس مع أناس فى الإلكترونيات. وهكذا الأمر إذا كنت مصرفيا.. لكن حينما تكون مترجماً - أى وسيطا - فأنت تعرف الجميع».

فى أيام ما بعد الاتحاد السوفييتى تلك، كان قادة أنجولا ما يزالون ينظرون لروسيا على أنها القوة الكبيرة الراعية لهم، لكنهم كانوا قد ضلوا طريقهم فى موسكو التى كانت تتغير سريعاً. قال «بدأت أعمل وسيطاً. كانت روسيا تتغير سريعا، وكان كل شىء جديدا. كان عليك أن تعرف أين تذهب، وكيف تذهب، وكيف تقوم بالترتيبات. كنت ما يُسمَّى منظّم الأشياء كلها». أصبح جايدا ماك رجل أنجولا الموثوق فى موسكو. كان يعرف أن الأموال الكبيرة موجودة فى المنطقة الواقعة فى مكان آخر بين الاختصاصات القضائية والقانونية، وفى هذا السياق، قال وهو يحدد لى، دونما قصد منه، أحد أبرز معالم تعاملات الأوف شور، ومميزاتها:

ليس ثمة وسيلة، فيما يسمى باقتصادات السوق، ووسط كل اللوائح التنظيمية والضرائب والتشريعات بشأن شروط العمل، لتكوين ثروة. لكنك تستطيع الحصول على نتيجة فقط فى مكان مثل روسيا اليوم، أثناء فترة إعادة توزيع الثروة - التى لم تنته بعد. من ثم، فهذه نقود روسية، والنقود الروسية نقود نظيفة، يمكن تفسيرها. كيف لك أن تكسب ٥٠ مليون دولار فى فرنسا اليوم؟ كيف؟ اشرح لى!

قارن البعض العملية الهائلة لإعادة توزيع الثروة فى روسيا بين الطبقات الثرية بعد سقوط الاتحاد السوفييتى بزمن البارونات الحرامية بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر. بيد أن ثمة فرقا هاما. لم يكن لدى الأمريكيين آنذاك شبكة أوف شور

شاسعة يخفون فيها أموالهم. وبالرغم من انتهاكاتهم الكثيرة، فقد ركز البارونات استثماراتهم فى مشاريع داخلية. وفيما أنهم قاموا بإفلاس المستثمرين غير اليقظين، وأعاقوا العملية السياسية، إلا أنهم أيضا شيدوا ازدهار البلاد الصناعى. تركوا أمريكا أكثر قوة، وحينما حان الوقت استطاعت الدولة كبح جماح أسوأ إفراطاتهم. أما فى السنوات النهائية من القرن العشرين، فقد اختفت أموال روسيا وأنجولا فى مناطق الأوف شور إلى الأبد. أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر ضعفا وأكثر اعتمادا على المعونات التى تأتيها من ذات الدول التى تعمل على تقوية نظام الأوف شور. كانت لعنة إفريقيا أن بلادها حصلت على استقلالها فى ذات الوقت الذى بدأت فيه مستودعات الأموال المنهوبة التى أقيمت فى مناطق الأوف شور فى الظهور. بالنسبة لكثير من تلك البلاد، كان الاستقلال يعنى استقلال النخب عن أية قواعد أو أحكام تقف فى طريقهم. غادرت القوى الاستعمارية، لكنها، وبهدوء، تركت آليات الاستغلال قائمة.

بعد الحرب الباردة، كانت أنجولا مَدِينة لروسيا بحوالى ٦ مليارات دولار. وفى عام ١٩٩٦ تدخل جايداماك وأقحم نفسه فى صفقة لإعادة هيكلة الدين. تم تخفيض الدين إلى ١,٥ مليار دولار وتقسيمه على ٣١ كمبيالة تسددها أنجولا على شكل نفط عن طريق شركة خاصة تسمى أبالونى أنشأها جايداماك وشريكه پيير فاكون بحساب فى بنك UBS فى چنيف. شعر بنك UBS بالقلق من تلك الترتيبات. ذكرت مذكرة داخلية للبنك «إن أى ذكر محتمل لأى ممثل لطرف أو آخر فى مقال صحفى، حتى إذا ثبت فيما بعد أن ذلك لا أساس له أو أن المقصود به تشويه السمعة، لن يمنع أى قاضٍ سويسرى، أو قاضٍ من چنيف بخاصة، من الاهتمام بمن ذُكِرت أسماؤهم». لكن الصفقة مضت فى طريق إتمامها.

من سوء حظ جايداماك، أن تدخّل قاضٍ سويسرى فى فبراير ٢٠٠١، بعد أن قامت أنجولا بتسديد نصف كمبيالاتها فقط. كان القاضى قد رصد تدفقات هائلة غامضة من شركة أبالونى، من بينها ٦٠ مليون دولار إلى حسابات باسم

جايداماك، وعشرات الملايين إلى حسابات باسم كبار المسئولين الأنجوليين، وحوالى ٥٠ مليون دولار إلى حساب أحد الأشخاص كان ينتمى إلى أوليجاركية يلستين سابقا. لكن معظم تلك الملايين كانت قد ذهبت إلى حسابات فى سويسرا، ولوكسمبورج، وإسرائيل وألمانيا وهولندا وقبرص، ولم يكد أى منها أن يصل إلى الخزانة الروسية. زعم جايداماك أن الخزانة الروسية كانت تتلقى أموالا بأسلوب غير مباشر، عن طريق تلك الحسابات الغامضة، وأضاف أن «تلك كانت عملية مقايضة تجارية كلاسيكية، ومفضلة لدينا إلى أقصى درجة حيث تعمل فى صالحنا».

من المستحيل، بسبب سرية الأوف شور، معرفة ما إن كان ما قاله جايداماك كان صحيحا ولو جزئيا. أما ما هو مؤكد، فإن قادة أنجولا، بالشراكة مع مصالح روسية، ووسطاء أوف شور خاصين، قاموا بطبخ صفقة غريبة، تتخذ الأوف شور مسارا لها، يجنى منها بعض أطراف الأوف شور الداخلية أرباحا هائلة، دونما أية إمكانية لمحاسبة الشخصيات الأنجولية أو الروسية. وبهذا، استخدم النافذون الأفارقة الأوف شور لإثراء أنفسهم، لا من الأصول الأنجولية، بل من ديونها. فيما بعد، تمت ترقية القاضى السويسرى، واتخذ من حل محله قرارا بالإفراج عن الكمبيالات فى أكتوبر ٢٠٠٣، بذريعة أنه لم يكن ثمة شكوى من أنجولا أو روسيا بشأن الصفقة، مع قبول الزعم بأن الحسابات التى يحوزها القادة الأنجوليون هى «أموال استراتيجية موضوعة بالخارج فى زمن الحرب».

باستطاعتى اختيار عدد كبير من حكايات الأوف شور الضبابية القائمة لتفحصها، حيث إن صفقات جايداماك لا تعدو أن تكون كسرا شديد الصغر من مجموع ما استنزفه نظام الأوف شور من إفريقيا. تشير دراستان حديثتان إلى حجم المشكلة، ومداها.

فى مارس ٢٠١٠، أصدرت منظمة «النزاهة المالية الكوكبية» دراسة عن التدفقات المالية غير المشروعة خارج إفريقيا. انتهت إلى أنه بين عامى ١٩٧٠

و٢٠٠٨ «كان مجموع التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا، وفقا لتقديرات متحفظة، حوالى ٨٥٤ مليار دولار، وأن مجموع التدفقات قد يصل إلى ١,٨ تريليون دولار». قُدِّر من ذلك الرقم الإجمالى المتحفظ، أن أنجولا قد فقدت ٤,٦٨ مليار دولار بين عام ١٩٩٣ (حينما بدأت صفقات أنجولا جيت الرئيسية بتدبير من جايداماك) وعام ٢٠٠٢، العام التالى لانتهاء صفقات ديون شركة أبالونى. حسب اعتقادى الشخصى المبنى على أساس أعوام من تقصى اقتصاد أنجولا وقياداتها، فإن تقدير منظمة النزاهة الكوكبية - الذى لا يساوى أكثر من ٩٪ من قيمة صادرات أنجولا من النفط والماس والبالغة ٥١ مليار دولار - هو تقدير يبخس قيمة الأموال المنهوبة بدرجة فادحة. اختفت مليارات عديدة فى مناطق الأوف شور من خلال القروض غير الشفافة المكفولة بالنفط والتى اتخذت مسارها خارج ميزانيات الدولة المعتادة وشقت طريقها من خلال ائتمانيْن خاصيْن يعملان من لندن.

نعدّ تقديرات منظمة النزاهة الصادمة مكمِّلة للأرقام التى ذكرتُها سالفا عن المدى الكوكبى للتدفقات غير المشروعة. فى عام ٢٠٠٦ وحده، فقدت البلاد النامية ما قيمته تريليون دولار من خلال التدفقات المالية الخارجية - أى عشر دولارات عن كل دولار يتدفق إليها من المعونات الأجنبية.

فى أبريل ٢٠٠٨، خرجت دراسة أخرى من جامعة ماساتشوستس، أمهرست استخدمت مناهج أخرى لبحث هروب رءوس الأموال من أربعين بلدا إفريقيا ما بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٤. أتت استنتاجاتها لافتة: «بلغ المقدار الحقيقى لرءوس الأموال الهاربة على مدى ٣٥ عاما حوالى ٤٢٠ مليار دولار (بقيمة الدولار عام ٢٠٠٤) بالنسبة للبلدان الأربعين فى مجملها. وإذا أضفنا مكتسبات الفوائد المفترضة، تصبح الموجودات التى تراكمت من رأس المال الهارب حوالى ٦٠٧ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٠٤». وعلى الرغم من ذلك، فإن المجموع الكلى للديون الخارجية لتلك البلدان كان «فقط» ٢٢٧ مليار دولار. من ثم. أوضح كتّاب تلك الدراسة أن إفريقيا كانت دائنة صافية لبقية العالم، حيث تجاوزت أصولها الخارجية ديونها بدرجة

شاسعة. بيد أن ثمة فرقاً حاسماً بين الأصول والالتزام أو الخصومات. أوضحت الدراسة أن «أصول القارة الخارجية الخاصة تمتلكها شريحة ضيقة غنية نسبيا من السكان. فيما تتحمل الشعوب الديون العامة الخارجية من خلال حكوماتهم».

بعد أن شاهدت أناسا يموتون أمام عينى فى أنجولا، وأطفالا يقضون لعدم وجود علاج لأمراضهم أو إصاباتهم، فإن باستطاعتى القول إننى على علم شخصى بالأساليب التى «تتحمل» بها شعوب إفريقيا الديون العامة، فى هيئة الفقر، والحروب، وغياب أى فرص حقيقية، والعنف الجسدى والاقتصادى الواقعى الذى يمارسه ضدهم النخب الفاسدة المفترسة الضارية. كان رايموند بيكر، مدير منظمة النزاهة محقا حينما أسمى ظهور نظام الأوف شور «الفصل الأكثر قبحا فى الشئون الاقتصادية الكوكبية منذ تجارة العبيد».

فى فبراير ٢٠٠٣، كتب فيل جرام، وهو سناتور جمهورى سابق عن تكساس، وأصبح نائب رئيس مجلس إدارة بنك UBS السويسرى بواربورج، كتب إلى چون ستو، وزير الخزانة الأمريكى يعترض على خطة لزيادة الشفافية المالية الدولية. قال «سيُقَيِّد هذا الاقتراح الحرية الاقتصادية، ويقلل الضغط الذى يفرضه الهروب المحتمل لرءوس الأموال على البلدان التى تفرض ضرائب عالية». أى أن جرام كان يقول إن التدفقات غير المشروعة أنشطة طيبة لأنها تعمل على تهذيب الضحايا وتأديبهم. بإمكان أى شخص يفهم الفرق بين الحكام الأثرياء – المستفيدين من التدفقات غير المشروعة – وعامة المواطنين – الضحايا – أن يدرك حقيقة ما يرمى إليه جرام. بيد أن مثل هذا التفكير قد غدا عقيدة لا محيد عنها بالنسبة لكثير من الاقتصاديين الغربيين تقوم على أساس مبدأ لوم الضحايا الأبدى واتهام الخاسرين بأنهم أغبياء وفاسدون، أو لا يمارسون جَلْدَ الذات بدرجة كافية.

كتب جيم هنرى كبير الاقتصاديين السابق فى مؤسسة مكينسكى، والذى يكاد يكون الاقتصادى الأوحد الذى تفحص هذه القضية منذ الثمانينيات، يقول «إن الجذور التقليدية لأزمة التنمية الاقتصادية الكوكبية هى حكاية خرافية نسَج

الاقتصاديون خيوطها، حكاية تُغفل الفحوى الحقيقية لما حدث واقعيا». يتفحص كتاب هنرى الصادم بعنوان «مصرفيو الدماء» الصادر عام ٢٠٠٣ عددا من الأحداث الجروتسكية فى بلاد منخفضة الدخل حيث أدت أنشطة الأوف شور المصرفية إلى أزمة فى أعقاب أخرى. أولا، قام المصرفيون بإقراض تلك البلدان مبالغ تفوق ما تستطيع استيعابه إنتاجياً بكثير، ثم قاموا بتعليم النخب المحلية كيفية نهب الثروات وإخفائها، وغسيلها وتسريبها سرا إلى مراكز الأوف شور. ثم قام صندوق النقد الدولى بمساعدة هؤلاء المصرفيين للضغط على تلك الدول من أجل خدمة ديونها تحت تهديد «الخنق» المالى ثم فتح أسواق رءوس الأموال عمدا أمام رأس المال الأجنبى «سواء وُجدت قوانين أمن وضمان كافية، أو لوائح تنظيم مصرفية، أو جهات لفرض الضرائب أم لم توجد».

تقصى هنرى مصرفيا أمريكيا من بنك MHT كان قد اشترك فى عملية «مراجعة حسابات ودية خاصة» لبنك الفلبين المركزى عام ١٩٨٣. قال المصرفى:

جلستُ فى غرفة صغيرة مرتفعة الحرارة بالبنك المركزى وقمت بجمع المبالغ التى أظهر البنك المركزى فى دفاتره المحاسبية أنه قد تلقاها وقارنتها بما صرفناه له وتبينت عدم وجود حوالى ٥ مليارات دولار. أقصد أنها لم تدخل إلى البلد. لقد قمنا بدفعها له، لكن لم يكن لها أثر فى دفاتر البنك المركزى المحاسبية. اتضح أن معظم هذه القروض قد دُفعت إلى أرقام حسابات تخص وحدات بنوك أوف شور فلبينية أو شركات خاصة أخرى. كان من الواضح أن البنك المركزى قد أعطى بنك MHT أرقام الحسابات لكننا لم نسأله أبدا عما إن كانت تلك حسابات تخص البنك المركزى – كنا نقوم فقط بإرسال القروض إليها إلكترونيا. ثم تختفى فى مناطق الأوف شور.

من الواضح أن المسئولين الفلبينيين أدركوا مبتغاه. فى صباح اليوم التالى تم إرسال وجبة إفطار شهية إلى غرفته بالفندق مع تحية من الإدارة، لكن وقته لم يسعفه سوى لتناول قضمة من التوست قبل أن يذهب إلى المطار. لدى وصوله إلى

طوكيو شعر بالعثيان، ثم أصابته تشنجات على الطائرة التى أقلته إلى الوطن. قضى أياما ثلاثة بمستشفى بفانكوفر حيث خضع لعلاج مما أسماه الأطباء «سُمًا غير معروف». فيما بعد أبلغ الاحتياط الفدرالى بنيويورك وصديقاً له بمجلس الأمن القومى بكل ما اكتشفه، لكن من الواضح أنهم أبقوا المعلومات لأنفسهم لأن الفلبين مضت تقوم بخدمة قروض البنك المركزى جميعها. فيما بعد، ذهب هنرى إلى الفلبين وتأكد من صحة قصة ذلك المصرفى؛ ثم بذل جهدا إلى أن توصل لتفاصيل ٣,٦ مليار دولار على الأقل من القروض الأجنبية معروفة الهوية التى ابتلعتها الحكومة والتى آل مصيرها إلى الرئيس فرديناند ماركوس ورفاقه اللصيقين.

وفيما كان كل هذا يحدث فى أنحاء العالم النامى، كان ثمة جيش من المصرفيين والمحامين والمحاسبين يمارسون الضغوط داخل الولايات المتحدة ليجعلوها أكثر جاذبية لتلك الأمواج المتصاعدة من الأموال القذرة، ونجحوا فى تحويلها فى حد ذاتها، إلى اختصاص قضائى يتميز بالسرية، تماما كما اقترحت المذكرة التى كان هدسون قد تلقاها. وفى تلك الأثناء، مضت صناعة الأوف شور تأسر الهيئات التشريعية فى الملاذات الضريبية الصغيرة، من أجل الوصول بنظام الأموال القذرة الكوكبى إلى حد الكمال. ومن خلال أنشطة زوايا المثلث جميعها - استنزاف ثروات بلاد المصدر، تلقّى الاقتصادات الشبيهة بالأوف شور لتلك الثروات، تعاطى قنوات الأوف شور مع حركة مرور تلك الثروات - تحولت الأنشطة المصرفية الكوكبية إلى أحد البيزنسات الأكثر إدرارا للأرباح فى التاريخ.

يقول هنرى.. «وضع صعود إقراص العالم الثالث فى السبعينيات والثمانينيات أسس شبكات الملاذات الكوكبية التى تؤوى الآن أكثر مواطنى العالم فسادا وشرا». تبين حسابات هنرى أن نصف الأموال التى اقترضتها أكبر البلاد المدينة، على الأقل، تدفقت إلى الخارج مرة أخرى من تحت الطاولة، عادة فى أقل من عام، ونمطيا فى غضون أسابيع معدودة. كانت ديون العالم الثالث العامة تعادلها بالضبط تقريبا رءوس أموال الثروات الخاصة التى راكمها نخب تلك البلدان فى

الولايات المتحدة والملاذات الأخرى، وبحلول التسعينيات، كان ثمة قدر من الثروات الهاربة إلى أوروبا والولايات المتحدة يكفى لخدمة ديون العالم النامى جميعها. كانت قيمة ثروة نخب بلاد مثل المكسيك والأرجنتين وفنزويلا، غير المشروعة بمراكز الأوف شور عدة أمثال ديونها الخارجية. واليوم، تمتلك ١٪ من أسر القمة فى البلدان النامية قدرا يتراوح بين ٧٠٪ و٩٠٪ من جميع ثروة بلادها المالية والعقارية. فى عام ٢٠٠٣، قدّرت «مجموعة بوسطون الاستشارية» أن أكثر من نصف الثروة التى يمتلكها مواطنو أمريكا اللاتينية الأكثر ثراء موجودة بالأوف شور. قال أحد مسئولى الاحتياط الفدرالى الأمريكى «ليست المشكلة هى أن تلك البلاد ليست لديها أى أصول، المشكلة هى أن تلك الأصول موجودة فى ميامى».

فى عام ١٩٨٢، ألقى خوسيه لوپز بورتيللو، رئيس جمهورية المكسيك خطابا أمام البرلمان يبين فيه كفافات التحديات التى تواجه بلده «إن الطاعون المالى يُحدِث دمارا أعظم وأعظم فى أنحاء العالم. تنقله الفئران [الوضعاء والخونة]، ومغباته هى البطالة والفقر وإفلاس الصناعات وثراء المضاربات» ثم ألقى بالمسئولية على «مجموعة من المكسيكيين.. تقودهم البنوك الخاصة وتزودهم بالمشورة والدعم، بحيث إنهم نجحوا فى إخراج نقود من البلد تفوق كثيرا ما نهبته الإمبراطوريات التى استغلتنا منذ بداية الزمان». أقسم بورتيللو أن يتجاهل صندوق النقد الدولى ويقوم بتأميم البنوك وطرح لوائح رقابية على تحويل العملة – لكن فى غضون عشرة أيام، تمكن تحالف من المصرفيين، ورجال الأعمال والمكسيكيين المحافظين من إجباره على التراجع. أمر صندوق النقد الدولى، وبنك التسويات الدولى بسويسرا، وقد تجاهلا هروب ثروة المكسيك إلى مناطق الأوف شور، المكسيك والبلاد المدينة الأخرى بأن تقوم «بترتيب شئونها الداخلية».

يصف الاقتصادى مايكل هدسون كيف تم التعاقد معه فى عام ١٩٨٩ بواسطة مؤسسة إدارة أموال فى بوسطون كى ينظم صندوق ديون سيادية يستثمر فى سندات حكومية للدول النامية. كانت أقساط تأمينات المخاطر الضخمة وقتئذ تعنى

أن سندات البرازيل والأرجنتين الدولارية كانت تغلُّ حوالى ٤٥٪ فيما كانت السندات المكسيكية تغلّ حوالى ٢٥٪. فى عامه الأول، كان الصندوق، الذى تمت إجراءات تأسيسه فى جزر الأنتيل الهولندية قد أصبح ثانى أفضل الصناديق من حيث الأداء فى العالم. اكتشف هدسون ما كان يحدث: «كان أكبر المستثمرين به سياسيون نافذون مطلعون اشتروا سندات بالصندوق وهم يعلمون أن بنوكهم المركزية ستقوم بتسديد ديونها الدولارية بالرغم من أقساط تأمين المخاطر العالية». كان بعض أكبر المستثمرين أشخاصاً يحتلون مراكز عليا فى البنوك المركزية والحكومات. يقول هدسون «أدركنا من كان لديه كل الدولارات التى كان يطالب بها الأمريكيون أمريكا اللاتينية.. إنها نخبهم الحاكمة الذين لديهم حسابات أوف شور. كانت ديون الأرجنتين الدولارية فى مطلع التسعينيات يدين بها أشخاص أرجنتينيون يُشغّلونها من مراكز مصرفية أوف شور.. كان المستفيدون الرئيسيون من خدمة الديون الأجنبية هم الرأسماليين الأرجنتينيين الذين يقومون بتهريب الأموال، لا حاملى السندات فى أمريكا الشمالية وأوروبا».

اتضح أن تلك الحيلة هى ممارسة روتينية يقوم بها من يُسمون بـ «صناديق الجوارح الضارية». يشترى المستثمرون الأجانب الديون السيادية [المحجوز عليها أو التى يعجز المدينون عن سدادها] نظير سنتات معدودة عن كل دولار- نمطيا بتخفيض ٩٠٪ - ثم يجنون أرباحا هائلة لدى تسديد تلك الديون بالكامل. إحدى الألاعيب هى التأكد من أن النافذين المحليين جزء من مجموعة المستثمرين الذين يشترون الدين المخفّض: ثم يقوم هؤلاء المحليون بخوض معارك كى يتأكدوا من تسديد هذا الدين بالكامل، وبالطبع، لابد من إخفاء تورطهم خلف درع من سرية الأوف شور بحيث لا يعرف مواطنو البلد الذى تم إفقاره أبدا كيف سُرِقت ثروة بلدهم.

لم يغفل الاقتصاديون هذه القضايا كلية، لكنهم، وبأسلوب شبه دائم، يقومون بتفكيكها إلى مشاكل مجتزأة محلية على مستوى البلد بحيث تقع المسئولية فقط

على النخب الفاسدة. وعلى الرغم من أهمية ذلك، إلا أن تلك التحليلات تطمس العامل المشترك بين كل تلك الكوارث - الأوف شور.

وفى الحالات القليلة نسبيا التى تم فيها أخذ التآكل الذى يحدثه الأوف شور فى الاعتبار، كان دائما ينظر إليه على أنه أمر مزعج يمكن علاجه بإسعافات أولية شديدة البساطة. عبّر تقرير لصندوق النقد الدولى عن هذا التوجه حيث جاء فيه «بالتأكيد، كانت أنشطة الأوف شور المصرفية أحد عوامل الأزمة المالية الآسيوية. من ثم، فهناك حاجة لمساعدة الاقتصادات البازغة على تجنب الأزمات المالية من خلال نشر المعايير المتدبرة المُتقبلَة دوليا والمعايير الرقابية الدولية».

نقاش صندوق النقد الدولى هنا يدور فى دائرة غير منطقية. إن نظام الأوف شور، بمساعدته النخب المحلية على وضع أنفسهم فوق قوانين بلادهم ومن خلال خلق مُغريات للتصرفات الخاطئة، يُحيّد فرصة المعايير واللوائح المتدبّرة والرقابة المتطلبة لحماية تلك البلدان ضد نفس نظام الأوف شور ذلك. لنتخيل لو أنه كان على هؤلاء النخب الاحتفاظ بأموالهم فى بلادهم، أو على الأقل لو كان عليهم أن يخضعوا للمساءلة عن ثرواتهم، وأن يدفعوا ضرائب عنها ويخضعوا للقوانين المناسبة، لسرعان ما فهموا أن الحكم الرشيد يعمل لصالحهم مباشرة. أكثر ما يبعث على الأسى هو أن ذلك لابد وأن يكون جلياً لمن يفكّر فى الأمر ولو لفترة قصيرة.

علاوة على كل ذلك، فإن ثمة أمرا أكثر منهجية متعضونا فى بنية الاقتصاد الكوكبى يسئ للدول النامية بأكثر مما يعتقده معظم الناس. يتعلق هذا بقضية الازدواج الضريبى القديمة، ونحتاج هنا لوقفة لتفحصها.

لنقل إن شركة أو بنكاً ألمانيا يستثمر فى تنزانيا. قد يعتقد المرء أن بإمكان البلد الإفريقى أن يُخضع المكاسب المحلية التى يجنيها المستثمر للضرائب. وكما أسلفنا، توقع البلدان معاهدات ازدواج ضريبى مع بعضها لتلافى إخضاع الإيرادات للضرائب بالمصدر فى إفريقيا أولا، ثم مرة أخرى فى أوربا. وبمقتضى مثل هذه

المعاهدات، قد يوافق البلد الإفريقى على عدم إخضاع إيرادات الشركة المحلية للضرائب - خشية أن تقوم الشركات الألمانية بالاستثمار فى مكان آخر. هنا، توجد علاقة قوة جلية.

لكن بمقتضى هذه المعاهدة، لا تكون الشركة الألمانية قد حلت مشكلتها. قد تعمل المعاهدة على إلغاء الضرائب التنزانية على إيراداتها، لكنها إذا أرسلت تلك الإيرادات إلى ألمانيا، ستُفرض الضرائب عليها هناك. من ثم، تقوم بإرسال مكتسباتها إلى بلد ثالث - يُعرف بقناة المعاهدات، أو ملاذ المعاهدات- لديه شبكة واسعة من المعاهدات من بينها واحدة مع تنزانيا - ستضمن تلك المعاهدة ألا يُخضع البلد الإفريقى الدخل للضرائب - ويوافق ملاذ المعاهدات أيضا ألا يتقاضى ضرائب من الدخل الذى يعمل كحجر عبور لأرباح الشركة بالانطلاق بمحاذاة ممرات معفاة من الضرائب تم تشييدها بعناية حتى تصل إلى العالم الأوسع.

تبرر الملاذات نفسها بصفتها آلات نافعة لتلافى مشكلة الازدواج الضريبى، وللتدفق السلس للاستثمارات، بيد أن ثمة طرقاً أخرى مشروعة لتلافى الازدواج الضريبى، ولضمان تدفق الاستثمارات للأماكن المناسبة. وكما رأينا فإن لهذا النظام تبعة هائلة: الازدواج اللاضريبى. فى هذا المثال، فإن تنزانيا وألمانيا معا تحرمان من إيرادات الضرائب قانونيا، بفضل الأوف شور.

ثمة ما يربو على ٢٥٠٠ معاهدة ضريبية قائمة فى العالم: وهى النظير واسع المدى، والذى لا يُفهم كما يجب، الممتد لنظام التجارة والاستثمار الكوكبى. وفى هذا المجال، فإن ثمة كيانين يقومان على وضع الأحكام والنماذج والمعايير: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهى نادى الأمم الثرية، والأمم المتحدة حيث تتمتع الدول الفقيرة بصوت أقوى. لا غرو أن تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هى المهيمنة - كما أنها تبذل جهدها لتضمن أن نماذج معاهداتها التى تحابى الدول الغنية على حساب الفقيرة، تظل هى السائدة. كما تعمل جاهدة أيضا على تقويض محاولات منافستها، أى الأمم المتحدة. يتذكر چون كريستنسن، الذى تحول

إلى ناشط من أجل الشفافية بعد أن كان مستشارا لملاذ جرسي الضريبي، ممثل بريطانيا وهو يتخذ موقفا معارضا في اجتماع ضريبي للأمم المتحدة بجنيف عام ٢٠٠٩، موقفا بدا وأنه تدخل تم التنسيق بشأنه مع ممثل من ليتشتنستاين. قال كريستنسن «مضى يقاطع [المتحدثين]. بدا وأنه هجوم عام على قدرة الدول النامية على تمثيل مصالحها، بشأن توفير مزيد من الموارد للجنة الأمم المتحدة الضريبية.. كان على الرئيس أن يخبره مرتين بعدم مقاطعة المتحدثين. شعر الحضور بالغضب منه، وكان بإمكاننا جميعا أن نرى أنه يعيق التقدم من أجل حماية مصالح بريطانيا والولايات المتحدة».

يُسعد الدول المانحة أن يُشْغَل المجتمع المدني بالجدل حول مستويات المعونة، فيما توجد مبالغ مالية أكبر على المحك في تلك الحلبة التي لا يلتفت أحد إليها. وعلى الرغم من أن أحدا لم يدرس تلك الظاهرة على المستوى الكوكبي، فإننا إذا أخذنا في الاعتبار أن ١٨ تريليون دولار قد تدفقت في عام ٢٠٠٨ من خلال هولندا التي هي واحدة من ملاذات المرور العديدة، فليس من غير المنطقي لنا أن نتخيل أن عشرات، بل ومئات مليارات الدولارات من عائدات الضرائب للبلدان النامية معرضة للخطر وللتلاعب بها، مليارات تتقزم تدفقات المعونات الخارجية مقارنة بها. وعلينا ألا ننسى أن هذا هو النشاط القانوني، وليس جزءا من أرقام التدفقات غير المشروعة التي ذكرناها سابقا والتي يجب أن تضاف إليها. يبين ترفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا ببلاغة تناقضات نقاشات المعونات «إنه من التناقض أن تدعموا زيادة مساعدات التنمية، فيما تغضوا الطرف عن تصرفات وإجراءات الشركات متعددة الجنسية وآخرين والتي تقوض الأوعية الضريبية للبلدان النامية».

تساعدنا الملاذات الضريبية على فهم السبب في أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبدو على هذا القدر من الغرابة. لم تكن اليابان، أو الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أكبر مصادر الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الصين في عام ٢٠٠٧، بل كانت هونج كونج وجزر ڤرجين البريطانية. وبالمثل، لم تكن أكبر مصادر

الاستثمارات الأجنبية فى الهند، بمجموع يربو على ٤٣٪، هى الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الصين، بل كانت ملاذ المعاهدات، أى جزر موريشيوس ذلك النجم الصاعد فى نظام الأوف شور. وهنا تكمن حكاية غريبة أخرى.

على الرغم من أن جزر الموريشيوس تتحدث الفرنسية، إلا أن لها تاريخاً طويلاً من التدخل البريطانى الكلونيالى وكذلك ارتباطات معقدة، اليوم، مع ذا سيتى أوف لندن. أقامت مركزها الأوف شور الخاص عام ١٩٨٩ بمساعدة ذا سيتى أوف لندن، وچرسى، وذا آيل أوف مان، كما أنها مثالية كمركز أوف شور من نواحٍ عديدة: تتمتع باستقرار سياسى، وتزهو بقوة عمالة رخيصة، جيدة التعليم، متعددة اللغات، كما أنها منطقة زمنية مثالية تناسب تقديم الخدمات لأوروبا وآسيا وإفريقيا. وعلى الرغم من استقلالها الرسمى، إلا أنها عضو فى الكومنولث البريطانى، كما أن محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لها هى «مجلس الملكة» بلندن.

يقول رودولف إلمر، الذى احتل مركزا رفيعا فى بنك ستاندارد بالموريشيوس بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ «تلقيت التدريب المناسب للعمل بالموريشيوس بچرسى وآيل أوف مان قبل أن أُرسل إلى هناك. ثمة نفوذ بريطانى كبير: أقامت كبريات البنوك من أمثال باركليز وHSBC عمليات ضخمة لها فى بنايات متعددة الطوابق فى سايبر سيتى جنوبى بور لوى [العاصمة]. منذ ست سنوات لم يكن هناك سوى خمس منها، بلغت الآن أربعين على ما أعتقد».

أيضا، ترتبط موريشيوس بما يربو على أربعين معاهدة مع اقتصادات كبرى فى آسيا وأوربا وإفريقيا. يقول إلمر «تدير شركات استثمار تابعة لذا سيتى أوف لندن الأعمال من خلال الموريشيوس كى تمول مشاريع فى إفريقيا وفى آسيا مع بلدان لها معاهدات ضريبية قائمة مع الموريشيوس. إنها بقعة نشطة وستغدو بالغة الأهمية».

لا يقتصر النشاط فى موريشيوس على عملها كقناة تمر منها الاستثمارات

الأجنبية إلى داخل بلاد مثل الهند وإلى خارجها، بل إنها أيضا تستضيف نشاط أوف شور شائعاً يعرف باسم «الرحلات ذهابا وعودة». مثلا، يقوم أحد الأثرياء الهنود بإرسال نقوده إلى الموريشيوس حيث يتم إعدادها وتهيئتها فى إحدى بُنى السرية، ثم تتخفى فى صورة استثمار أجنبى قبل أن تُعاد إلى الهند. يصبح بإمكان مُرسل النقود تحاشى الضرائب الهندية على المكتسبات المحلية، وأيضا استخدام السرية للقيام بأنشطة شائنة – مثل إنشاء احتكار لسوق محلىّ بإخفاء حقيقة أن ما يبدو وأنه مجموعة متنوعة من المتنافسين غير المرتبطين فى أحد الأسواق المحلية يعملون فى واقع الأمر لحساب مصلحة واحدة. إن إنشاء الاحتكارات السرية من خلال سرية الأوف شور منتشرة فى قطاعات معينة، ويساعدنا هذا على فهم سبب ارتفاع أسعار خدمات الهواتف المحمولة فى بعض البلدان النامية.

تلجأ النخب المحلية لاستخدام جماعات الضغط من أجل حماية تلك المعاهدات على الرغم من الأضرار التى تتسبب فيها. يقول دايفيد روزنبلووم، خبير الضرائب الأمريكى «معاهدة الهند مع موريشيوس مجرد تظاهر. لا فحوى لها. لماذا يقبلها الهنود؟ لدينا، فى الولايات المتحدة معاهدة مع برمودا، وهذا أمر سخيف مضحك إذ إنه ليس لدى برمودا نظام ضريبى. تفعل البلاد أشياء غريبة، لمعظمها جوانب سياسية. تتحدى التفكير العقلانى».